ناقش إقامة الحرة الإعلامية وإحداث جامعة لاهوت مسيحي

رئيس الحكومة: أهمية تعزيز عمليات التدخل الإيجابي في المواسم الزراعية

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: ٣,٥٠٠ – ٤ آلاف ليرة سعر مجزٍ لكيلو العنب العصيري

| هناء غانم

أدان مجلس الوزراء العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي السورية، مؤكداً أنه يعكس مدى تمادي وغطرسة هذا الكيان الفاشي في تحديه لكل القوانين الدولية، من خلال استهداف المناطق السكنية وتدمير البنى التحتية من طرق واتصالات وكهرباء ومياه الشرب، وتوجه المجلس بالرحمة على أرواح الشهداء، متمنياً الشفاء العاجل للمصابين، ومثنياً في الوقت نفسه على الجهود التي بذلتها الجهات الحكومية لإصلاح المرافق المتضررة ووضعها في الخدمة بالسرعة الكلية.

وقال رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال حسين عرنوس خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية للمجلس اليوم: «إن هذا العدوان الغاشم يدل على سعي هذا الكيان المجرم لمزيد من التصعيد في المنطقة، كما يدل على أن كيان الاحتلال الإسرائيلي في مأزق كبير ويسعى بكل الوسائل لتصدير أزماته الداخلية للمنطقة بشكل كامل، وذلك لعجزه عن تحقيق أي هدف من عدوانه على الشعب الفلسطيني سوى قتل الأطفال والنساء».

في سياق آخر، لفت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية تعزيز عمليات التدخل الإيجابي في المواسم الزراعية بما فيها محصولا القطاع والعنب، وذلك بعد دراسة التكلفة الحقيقية للمنتج وبما يحقق عائدات مناسبة للفلاحين ويؤمن المنتج في السوق بأسعار مناسبة، وكلف اللجنة الاقتصادية دراسة الإجراءات الممكن اتخاذها لتنشيط قطاع التصدير في ظل مشاركة ٦٠٠ شركة محلية في معرض (إكسبو سورية ٢٠٢٤)، والذي أظهر النوعية والجودة في المنتج السوري ولاسيما الصناعات الزراعية والأليسة.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث المنطقة الحرة الإعلامية، نظراً للدور المهم الذي تلعبه في مجال صناعة المحتوى المعرفي والإعلامي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل نوعية ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية وخلق بيئة عمل محفزة للمشاريع الإعلامية الناشئة بمختلف أشكالها وأحجامها.

وزير الإعلام في حكومة تسيير الأعمال الدكتور بطرس الحلاق قال في تصريح له على هامش الجلسة: مشروع إحداث المنطقة الحرة الإعلامية يأتي ضمن المشاريع العديدة التي تسعى وزارة الإعلام من خلالها إلى تطوير القطاع الإعلامي بحيث يصبح قطاعاً قادراً على تقديم قيم مضافة في المجال المعرفي والمجال الإعلامي. كما تساهم المنطقة الحرة الإعلامية في دعم الاقتصاد عبر جذب رؤوس الأموال.

كما ناقش مجلس الوزراء ورقة وزارة الثقافة حول السياسة الوطنية للصناعات الثقافية الإبداعية والتي تهدف إلى التأسيس لصناعات إبداعية تعكس القيم الثقافية الوطنية واحتضان المبدعين والمساهمة بشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والترويج للتراث المادي واللامادي السوري.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث جامعة اللاهوت المسيحي والدراسات الدينية والفلسفية بهدف المساعدة في تأهيل باحثين في اللاهوت والدراسات الدينية والتاريخية والفلسفية وعلم الدين المقارن وأساتذة في التعليم المسيحي.

وناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بحل هيئة أبنية التعليم المرتبطة بوزارة التربية وتحويلها لمديرية مركزية تسمى «أبنية التعليم».

ووافق المجلس على إعادة تأهيل شريحة ٢٥٥٠ هكتاراً من مشروع ري ٧٤٠٠ هكتار من سهول حلب الجنوبية بتكلفة تقارب ٧ مليارات ليرة سورية، وعلى تنفيذ أعمال إعادة إعمار قسم شرطة باب النيرب، بالإضافة إلى الموافقة على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية.

كما اعتمد المجلس توصيات ورشة العمل الحوارية حول التغيرات المناخية وسبل مواجهتها، وتم التأكيد على أهمية تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها، وتنفيذ تلك التوصيات بالتعاون ما بين الوزارات والجهات المعنية.

وحول أهمية تعزيز عمليات التدخل الإيجابي في المواسم الزراعية بما فيها محصولا التفاح والعنب، أكد رئيس اتحاد الفلاحين أحمد صالح ابراهيم في تصريح لـ«الوطن» أنه وبعد بيان تكاليف الإنتاج المترتبة على الفلاحين تم عقد اجتماعات مع اللجان الزراعية المعنية في محافظتي حمص والسويداء لتحديد الأسعار التأشيرية لمحصولي العنب والتفاح. وتم الاتفاق على وضع سعر مجز لمحصول العنب وبما يحقق أسعاراً مناسبة للفلاح.

ولفت إلى عقد اجتماع مع وزير الصناعة لوضع تسعيرة للعنب العصيري وكانت مطالب الاتحاد بألا يقل السعر عن ٣٥٠٠ أو ٤ آلاف ليرة سورية لكغ ليتم تسويق إلى السورية للتجارة.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن تسعير العنب (العادي) لا يمكن تحديد سعره كذلك التفاح فهو يسعر وفق الأصناف والجودة.

٧٥ ألف مستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية.. واستياء من قرار رفع عمولات شركات الوساطة

قاسم لـ«الوطن»: طلبنا من مجلس إدارة السوق إعادة دراسة القرار لتصبح النسبة من القيمة الإجمالية للصفقات المنفذة

تواصلنا مع المركزي للنظر في إعفاء المستثمرين في السوق من سقوف السحوبات أو رفعها

| محمد راكان مصطفى

أثار قرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية رقم /١٩٠٤/ لعام ٢٠٢٤ المتضمن تعديل الفقرة /أ/ من المادة رقم /٢/ من نظام عمولات التداول لشركات الخدمات والوساطة المالية، الذي رفع العمولة التي يتقاضاها الوسيط في السوق لتصبح بنسبة مئوية تتراوح بين (٠,٠٠٥) و(٠,٠٠٨) من القيمة السوقية للأوراق المتداولة وبحد أدنى (٥٠٠٠) ل.س لكل صفقة، استياء المستثمرين، معتبرين أن النسبة كبيرة على صغار المساهمين وخاصة أن معظم الأسهم بنسبة تقرب من ٧٥ بالمئة هي تحت ٥٠٠٠ ليرة سورية.

وقال البعض: ما دامت شركة الوساطة تأخذ نسبة من الصفقة بيعاً أو شراء فهي تعتبر شريكاً ولا مبرر لأي مبلغ إضافي، واصفين هذا القرار بأنه يحد من تشجيع مستثمرين جدد على الدخول إلى السوق، لأنه سيسبب لهم خسائر على الحيازات الصغيرة، وأن قرار يعتبر خطوة لتأمين أرباح غير مبررة لشركات الوساطة.

وأشاروا إلى أن نسبة الارتفاع في القرار تعتبر غير منطقية إذ إن العمولات كانت ١٠٠ ليرة منذ افتتاح السوق، ثم تم رفعها إلى ١٥٠ ليرة في العام ٢٠١٦، ثم فجأة إلى ٥٠٠٠ ليرة في عام ٢٠٢٤، وعلمنا عن إعداد شكوى جماعية للتقدم بها إلى الهيئة بهذا الصدد.

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عبد الرزاق قاسم رد على الشكوى التي تقلتها الوطن قائلاً: في ضوء ورود عدد من التساؤلات والاعتراضات على القرار قامت الهيئة بإعادة دراسة قرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، نظراً لأن المستثمر سيضطر لدفع مبلغ ٥,٠٠٠ ل.س عن كل صفقة جزئية تكون عمولتها دون الحد الأدنى في حال تنفيذ صفقاته مع العديد من الأوامر على الطرف الآخر، إذ رأت الهيئة ضرورة ألا يتم ربط الحد الأدنى لعمولة شركة الوساطة بقيمة الصفقة الواحدة، بل بقيمة التداولات كاملة (أي الأوامر المنفذة) على الورقة المالية خلال الجلسة الواحدة، بحيث تصبح نسبة مئوية تتراوح بين (٠,٠٠٥) و(٠,٠٠٨) من القيمة الإجمالية للصفقات المنفذة على الورقة المالية خلال الجلسة.

وأضاف: وفي حال كانت القيمة الإجمالية للصفقات المنفذة على الورقة المالية خلال الجلسة تقل عن مليون ليرة سورية، تصبح العمولة للصفقات المنفذة على الورقة المالية ٥,٠٠٠ ليرة سورية، وعليه طلبت الهيئة من مجلس إدارة السوق بموجب الكتاب رقم (١١٧) تاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٨ إعادة مراجعة ودراسة القرار وفق هذه الرؤية، ومن ثمّ رفع مشروع قرار جديد إلى الهيئة لاعتماده أصولاً.

سقوف السحب

وحول مطالبات المستثمرين باعفائهم من عائدات بيع الأسهم من السقوف المعمول بها لدى المصارف لتشجيع الاستثمار بالأسهم، أكد رئيس هيئة المفوضين أنه يتم تحديد سقوف السحب من المصارف من مصرف سورية المركزي في ضوء السياسة النقدية ومتطلبات السيولة، وأنه تم التواصل سابقاً مع المصرف المركزي حول هذا الموضوع حيث طالبت كل من الهيئة والسوق بفتح سقف السحب اليومي للمستثمرين الموجودة حساباتهم النقدية لدى شركات الوساطة المالية، وعليه صدر تعميم مصرف سورية المركزي رقم (١٦/١٢/ص) تاريخ ٢٠٢٣/١/٢ المعدل بالتعميم رقم (١٦/٤٢٠٥/ص) تاريخ ٢٠٢٣/٨/٦.

وقال: وردنا مؤخراً أن المصارف قلصت سقوف السحب لجميع عملائها بما فيها حسابات شركات الوساطة المالية الخاصة بالمستثمرين لتصبح ٥ ملايين ليرة في اليوم الواحد، وعليه سيتم إعادة التواصل مع مصرف سورية المركزي للنظر في إعفاء المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية أو رفع سقوف سحوباتهم.

تأخر توزيع

وعن السبب وراء تأخر توزيع الأسهم الإضافية للشركات المدرجة لمواقيت التداول الشهر، قال: من الجدير ذكره أن عملية توزيع الأسهم المجانية ترتبط بعدد الخطوات التي يجب على المصرف أو الشركة المساهمة بشكل عام اتباعها، كما ترتبط كذلك بعدد من الموافقات التي يجب الحصول عليها من الجهات الإشرافية وذلك قبل إدراج هذه الأسهم في السوق وإتاحتها للتداول، مضيفاً: قد يعود سبب التأخر في إدراج هذه الأسهم إلى تأخر الحصول على موافقات الجهات الإشرافية كمصرف سورية المركزي أو وزارة التجارة الداخلية. ونوه قاسم بقيام الهيئة بدراسة طلبات اعتماد أسهم زيادة رأس المال (توزيعات الأسهم المجانية) ومنحها الموافقات اللازمة فور ورودها إلى الهيئة من دون أي تأخير، وبناء عليه تم إدراج الأسهم المجانية في القطاعات الأخرى كشركات التأمين.

وبالنسبة لقطاع المصارف فقد أقرت الهيئات العامة لـ٦ مصارف توزيع أسهم مجانية، وأنهى مصرفان جميع الإجراءات اللازمة، فتمّ إدراج الأسهم المجانية العائدة لهذين المصرفين في السوق، في حين لم تصدر موافقة مصرف سورية المركزي بعد على زيادة رأس مال أحد المصارف.

ولفت إلى أنه تم مؤخراً عقد مصرفين اجتماعهما لإقرار توزيعات الأسهم المجانية قبل وقت قريب ويقوم المصرفان حالياً بإعداد الوثائق المطلوبة لتقديمها إلى الهيئة، مؤكداً أن مجلس مفوضي الهيئة قرر بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣٠ فرض عقوبة التنبيه لأحد المصارف جراء مخالفته نظام إصدار وطرح الأوراق المالية وعدم التزامه بالمهلة المحددة لتقديم طلب اعتماد الأسهم المجانية.

وكشف رئيس مجلس المفوضين أن إجمالي عدد المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية بلغ حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٨ ما يقرب من ٧٥ ألف مستثمر.

وكان المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية باسل أسعد كشف لـ«الوطن» أنه تم خلال النصف الأول من العام الحالي فتح ١,٩١٥ حساباً لدى شركات الوساطة لمستثمرين، في حين بلغ عدد الحسابات المفتوحة خلال ٢٠٢٣ لدى الوسطاء ١,٨٤٤ حساب استثمار.

عروض لإصلاح محطة حلب الكهربائية تبلغ كلفتها ١٣٠ مليون يورو

الاعتماد على تحسن الطقس في ظل ثبات العجز في حوامل الطاقة

| عبد الهادي شباط

أكد مصدر في وزارة الكهرباء أنه لا تغير في توريدات حوامل الطاقة وأنها مازالت عند حدود ٦,٥ ملايين متر كعب ونحو ٥ آلاف طن من مادة الفيول، في الوقت التي تصل فيه حاجة المحطات خلال الفترة الحالية لحدود ٨ آلاف طن، في حين بين أن المتاح من حوامل الطاقة حالياً يسمح بتوليد ما بين ٢٠٠٠-٢١٠٠ ميغا واط.

وعليه لا تغير في حجم التوليد لأنه مقترن بحوامل الطاقة، في حين تم الاعتماد خلال شهر آب الماضي على بعض المخزون الاحتياطي من الفيول لعدم حدوث هبوط في معدلات التوليد مع حرص الوزارة على الحفاظ على مخزونها من مادة الفيول وترميمها وتعزيزها نظراً لاحتمال حدوث صيانة في محطة بانياس النفطية مع قدوم العام المقبل ٢٠٢٥.

وبين أن هناك بعض الصيانات التي سيتم تنفيذها مع أشهر الخريف المقبل نظراً لاعتدال الطقس واعتدال الطلب على الكهرباء وأنها صيانات ضرورية لمجموعات التوليد حيث تسهم في رفع كفاءة المجموعات.

وقال: لكن الوزارة مهتمة حالياً بتأهيل وتشغيل بقية مجموعات التوليد في محطة حلب التي بين أن كلف تأهيلها يتجاوز ١٣٠ مليون يورو وهناك عدد من العروض يتم دراستها حول ذلك والعمل على مجموعة (دارة مركبة) في الرستن أو هذه المشروعات تسهم في دعم استطاعة محطات توليد الكهرباء (فنية) وفي حال توفر حوامل الطاقة بشكل أفضل كل ذلك يسهم في تحسن واقع الكهرباء.

حيث تحرص الوزارة في معظم الفعاليات التي تخص قدرة محطات التوليد على الإنتاج وعلى وجهوزية محطات ومجموعات التوليد العاملة أو الجاهزة لتكون في الخدمة بحال توفر حوامل الطاقة وبالأخص مادة الغاز لتكون قادرة على توليد أكثر من ٥ آلاف ميغا واط، ما يمثل جزءاً مهماً من إجمالي احتياجات الكهرباء لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاستخدامات المنزلية.

وعلى المستوى التقني بين أن معظم حالات النقص في محولات الكهرباء في الشركات والمحافظات سببه الأعطال التي تنجم عن الحمولات العالية التي تحدث على الشبكة في أوقات توفر الكهرباء مع أن العدد الإجمالي للمحولات المتاحة على الشبكة يفي بالحاجة الحالية على التوازي لجهد الوزارة لتأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء التي تعرضت للتدمير والتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية.

وتركز وزارة الكهرباء جهدها نحو الطاقات المتجددة عبر تحفيز المستثمرين على إقامة مثل هذه المشروعات، ما يسمح في دعم الطاقة وتأمين الاحتياجات لمختلف القطاعات وخاصة الصناعية وهي من القطاعات العالية الاستهلاك لذلك هناك تنسيق عال مع الصناعيين للتوسع في الاعتماد على الطاقات المتجددة بما يغطي جزئياً احتياجاتهم من الكهرباء.

في محاضرة كثيرة التوصيف وقليلة الحلول.. كيف ننقذ اقتصاد سورية من الفساد؟

تيزيني: الضرب بيد من حديد ليس حلاً.. والفساد ليس دخيلاً علينا بل رفيق درب

| هناء غانم

كيف ننقذ اقتصاد سورية من الفساد؟ عنوان البحث الذي قدمه الباحث والصناعي عصام تيزيني خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي التي أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية التي تحمل في طياتها الكثير من التساؤلات والمحاور التي حاول من خلالها إيصال رسالة إلى المعنيين بأن محاربة الفساد تقتضي اتباع أساليب جديدة لأن الأسلوب المتبع لم يجد نفعاً على عكس ما كان يتم بتخطيط وتدبير مشرعن لـ«مبدأ دبر حالك.. أو ادفع بتمشي أمورك» حتى أصبح الفساد ظاهرة تهدد المجتمع بشكل غير مسبوق وأضرت بالجميع.

ورأى التيزيني أن الضرب بيد من حديد ليس الحل، بل علينا أن ننتقل إلى خيارات الإصلاح المتاحة وفق روح قانون مكافحة الفساد وتطبيق الإستراتيجيات المضادة للفساد وسن الأنظمة والتشريعات والقوانين والشفافية فيها بما لا يدع مجالاً للشك والوضوح في تطبيقها على كل من يخالف.

واعتبر أن ضيق الحال والقدرة على العيش.! من أهم ثمار الفساد الذي انعكس على المجتمع وأصاب الجميع وخصوصاً الفساد الشرس الذي تشكل بعد ٢٠١١!

وقال: لا يخفى على أحد أن الفساد ليس دخيلاً جديداً علينا وهو في الحقيقة رفيق درب امتد لعقود على الاقتصاد السوري وفعل فعله في جميع المفاصل والمؤسسات الاقتصادية.

واعتبر أن هناك هيئات لمكافحته ولكن للأسف من دون جدوى، وبناء على هذا الواقع يمكننا الاستنتاج أن هذا الفساد الذي أصبح عرفاً صار جزءاً لا يتجزأ من جسد المجتمع، وخصوصاً أنه لم يؤذ الطبقة الوسطى والتي تشكل ٧٥ بالمئة من المجتمع، طبعاً ليس كرم أخلاق ولكن لأن مصالح الفاسدين تقتضي بقاء هذه الطبقة التي تعتبر الخزان الذي لا ينضب لمصالحهم.. وهذه في الحقيقة نقطة قد تكون إيجابية بشكل مجازي لأن الفساد الذي شهدناه بعد ٢٠١١ يجعلنا نترحم على ذاك الفساد!

وأشار الباحث إلى أن الفساد الذي تواصل من ٢٠١١ وحتى نهايات ٢٠١٨ كان له شكل آخر..! حيث تكونت فئة فاسدة لا يهمها مصالح المجتمع، وهذه الفئة تفتقد المهارة والحرفية في ممارسة الفساد وتختلف عن فاسدي ما قبل ٢٠١١ بغبائها لتفكيرها في الحصول على الثروة بشتى الطرق وهي غالباً ما تتسبب بأذى مباشر للمجتمع والدولة لذلك بدأت في هذه المرحلة ملامح تغيير واضح في بنية المجتمع الاستهلاكي السوري الذي ظهرت عليه آثار الإرهاق والتعب بسبب استفحال النهب والسرقة والفحش والتحول نحو الفقر وهكذا حتى أواسط عام ٢٠١٨ والتي تراجعت نسبتها إلى دون ٥٠ بالمئة والسبب باعتقاده أنه في هذه الفترة كانت إدارة الملفات الاقتصادية تتمتع بشيء من الرصانة بأدائها وتتماهى مع الوضع المعيشي الذي جعلته قابلاً للتحمل نسبياً وهكذا استمر الوضع إلى أن بدأ المجتمع يصارع حرباً تجلت بحصار الخارج والعقوبات الاقتصادية.

وقال: علينا أن نقر أن الفرق الحكومية الاقتصادية حينذاك لم تقف صداً منيعاً تجاه تلك الاختناقات فتعاملت برد فعل مضطرب حيث صارت تعالج المشكلات بطريقة رد الفعل فغاب التخطيط وغاب استقراء الأزمات وغابت معه الخطط الإستراتيجية ليكون هذا الأسلوب في الإدارة جزءاً لا يتجزأ من أدوات الضغط على المستهلك ناهيك عن ممارستها إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة الحصار الخارجي ظناً منها أن مواجهة العقوبات القاسية يحتاج أموال وتعقشف وسعر صرف ثابت للعملة الوطنية فقط... ليصبح تثبيت سعر الصرف هو الهدف، ولأول مرة بتاريخ اقتصاد سورية تم تجميد الأموال وتقييد حركتها وتجفيف الكاش وابتكار أساليب قاسية بطرق تمويل مستوردات التجار وغيرها من الإجراءات التي فتحت أبواباً جديدة للفساد المالي والنقدي فزاد النفور وبدأت المشاكل المعيشية تتراكم وجفت المدخرات وتراجعت المداخيل وأخرجت الحكومة مئات الآلاف من حزمة الدعم بحجة أنهم يملكون سجلات تجارية ليصبح أغنياء الأمس ومتوسطوهم فقراء اليوم مما أدى إلى تراجع العملة وتدهور الصناعة والتجارة وغيرها.. حتى أكدت التقديرات والأرقام الرسمية أن ٩٠ بالمئة من الشعب مع نهاية ٢٠٢٣ هم من الفقراء.

وخلال الندوة حاول الباحث إيجاد حلول للتخلص من الفساد وتلافي حدوثه مستقبلاً أولها اختيار المسؤول الذي يتصدى للشأن الاقتصادي لأن التعيينات في معظمها تكون وفق المحسوبيات وهذا الأسلوب في الاقتصاد تحديداً لا يجوز، بل يزيد الطينة بلة. فلا يمكن أن يُدار اقتصاد دولة من دون قادة اقتصاديين مخلصين.. معتبراً أنه ليس حتمياً أن يكون انتقاء المسؤولين محصوراً فقط بالأكاديميين أو ممن لهم تراتيب وظيفية حكومية سابقة علماً أن البعض لهم كل التقدير ولكن من المهم أيضاً أن ندعمهم بطاقم تكنوقراطي عملي واقعي.

والناحية الأخرى أنه من المهم أن يكون المسؤول عن إدارة ملف الاقتصاد حاملاً نهجاً نقدياً في تفكيره، وعلى الجهات المعنية كف يد بعض الأشخاص المشهود لهم بالفساد ومنعهم من التدخل أو التأثير في القرار المتخذ.. لأنه طبعاً هناك أشخاص أكفاء، ولكن نفوذ البعض يمنعهم من أخذ دورهم كما يجب.. واعتبر أنه لا يجوز أن يتم رمي الكرة في جناح الآخر!

وعرج الباحث في حلوله إلى طرق على مبدأ «أن يكون آخر الطب الكي» بأن نزيد وبشكل غير مباشر من الإجراءات الإدارية التي تجبر الفاسدين النافذين على ألا تتحقق مصالحهم إلا عبر نشاط الرافع الأساسي للاقتصاد وهو المجتمع المنتج بكل شرائحه (تاجر، صناعي، حرفي، مزارع..إلخ) بحيث لا يمكن لهم أن يجنوا ثروات إلا بتنشيط هذا المجتمع وجعله يعمل وينتج ويستفيد ولو بالحدود الدنيا.